

وقال في اخرج شيئا من ذلك فقد خالف مقتضى العموم بلا دليل واستدل
بحدِيث ابى بوب لما قدم الشام فوجد من اجيوس قد نبت قبل القبله
فهذا ابو بوب في اللسان والشرع فعم العموم من الامكنه وتوسط
الشيخ علاء الدين الساجي بين المقاتلين وقال معنى كون العام في الاشخاص
مطلقا في الزمان والاحوال انه اذا عمل به في الاشخاص في زمان ما
ومكان ما وحاله مثلا لا يعمل به في تلك الاشخاص مرة اخري في زمان اخر
وخوه اما في اشخاص اخر ما يتناول ذلك اللفظ العام فيعمل به
لانه لو لم يعمل به فيهم لزم تخصيصه في الاشخاص كما قال ابن
دقيق العيد فالتوفيه لعموم الاشخاص ان لا يبقى شخص ما في اي
زمان ومكان ومحال الاحكام عليه والتوفيه بالاطلاق ان لا
يتكرر ذلك الحكم فكل زمان مثلا مجلد وعموم الايه واذا جرد
ولم يتكرر زمانه بعد ذلك لا جلد ثانيا في زمان اخر او مكان اخر
فان المحكوم عليه وهو الزاني والشرك ونحوه فيه امران احدهما
الشخص والثاني الصفه كالزنا والشرك فاداه العموم لما دخلت
عليه افادت عموم الاشخاص لعموم الصفه والصفه نافية على
اطلاقها فهذا معنى قولهم العام في الاشخاص مطابق في غيره
مسألة كل والذي والبي واي وما ومتى وايز وجبتا ونحوها
لعموم حقيقته وقيل للخصوص وقيل مشتركه وقيل بالوقف **مسألة**
اختلف في انه هل للعموم صيغه تخصه حقيقه على مذاهب

احدها

احدها مدعي للاشعري انهارها على معنى ان اللفظة الواحدة
لا يشعر بمعني الجمع مجردا ولم يذكر وانها بدل على ذلك باكثر
من لفظه واحده او قيام قرينه اذ لا مجال للعقل في اثبات
اللغات ولم تجي اللغة به لانه لو كان بالتواتر لا يشترك العقلا في
علمه والاحاد يستحيل اثبات مسابيل الاصول والاعتقاد بها
والثاني انها موضوعه للخصوص وهو اقل الجمع اما الثاني
او ثلثه لانه المتيقن واستعمل في العموم مجاز او الثالث
مشتركة بين العموم والخصوص وعليه اثر الواقفيه الرابع
الوقف ونقله القاضي في التقرير عن الاشعري ومعظم المحققين
واختاره قال وحقيقه ذلك انه لم قالوا سبوا اللغة ووضعها فكل
بجد صيغه داله على العموم سواء ردت مطلقه او مقيدة لمزوب
من التاكيد **الخامس** قول الجمهور ان اثبات الصيغ لان العموم معني
المعالي يحتاج الي التعرير عنه فوجب ان يضع الواضع له لفظا كما
وضع لغيره من المعالي المحتاج اليها وهذا هو الصحيح وعليه
التفريع وانما عدد المصنف امثله الصيغ للتنبية على تقسيمها
الي ما يشمل على جميع المفردات وهو الاربعة الاول والي ما
يختص عمومه ببعضها وهو الباقي وانما بدأ بذكرها القوي
صيغ العموم والعجب من ان الحاجب فيهما لما ولا فرق بين ان تقع
مبتدأ بها نحو كل زعليها فان اتابعه نحو فيجاء المليك كلام

كتاب في شرح العموم